



منظمة العمل العربية

التقرير الختامي للندوة القومية حول
"الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة في الدول العربية"
(القاهرة 19-20 / مايو - آيار / 2015)

تقديم :

في إطار تنفيذ خطة عمل منظمة العمل العربية لعام 2015 عقدت ادارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق ندوة قومية حول " الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة فى الدول العربية "

(القاهرة 19-20/مايو -آيار / 2015)

ويأتى انعقاد هذه الندوة تأكيداً على مدى اهتمامات منظمة العمل العربية بموضوعات التنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر ودورها فى الحد من مشكلة البطالة فى الوطن العربى ، فضلا عن تنفيذ قرارات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بشأن اعتماد الفترة من 2010-2020 عقدا عربيا للتشغيل .

ثانيا : أهداف الندوة

إن الهدف من عقد هذه الندوة هو التطرق الى اهمية الاقتصاد الاخضر فى سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بأعتبره احد الادوات الهامة لتحقيق التنمية ومن الممكن ان يتيح خيارات عديدة لوضع السياسات فى تحقيق النمو الاقتصادى وتعزيز الادمج الاجتماعى وتحسين احوال البشر وخلق المزيد من فرص العمل فى الوقت ذاته الحفاظ على طبيعة كوكب الارض فى اداء وظائفها بشكل سليم .

من خلال تحقيق الاهداف الاتية :

- تنفيذ لقرارات القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بشأن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة والمشاريع الستة المنبثقة عنه
- التعرف على اهم التحديات التى يواجهها سوق العمل والادمج الاجتماعى فى ضوء الانتقال الى التنمية المستدامة بيئيا .
- طرح الحلول التى تساعد صانعى السياسات لتطبيق هذه المنظومة.
- تحليل اوضاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التى تواجه تحديات خاصة نحو الخضرة .
- التعرف على دور القطاع الخاص فى اعتماد هذا النوع من الاقتصاد .
- التعرف على مساهمة سياسات التدريب المهنى فى تكييف العمالة على هذا النوع من الوظائف .
- تبادل الخبرات والتجارب القطرية فيما بين المعنيين والمتخصصين فى مجال عمل الندوة.

ثالثاً : محاور الندوة

- 1- الاقتصاد الأخضر خيار إستراتيجي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.
- 2- دور الاقتصاد الأخضر في التشغيل والحد من مشكلة البطالة في الوطن العربي.
- 3- تحديات وإشكاليات التحول إلى الاقتصاد الأخضر واقتراح حلول للتغلب على هذه المعوقات.
- 4- قضايا السلامة والصحة المهنية والبيئية ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر .
- 5- المشاكل البيئية الرئيسية (تغير المناخ- ندرة المياه) وتأثيرها على عالم العمل .
- 6- الاقتصاد الأخضر وصقل المهارات والتحول الاجتماعي .
- 7- عرض تجارب قطرية (تونس – فلسطين – مصر) .

(مرفق البرنامج الزمني للندوة)

المشاركون :

شارك في أعمال هذه الندوة عدد (47) مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية التالية (الأردن ، تونس ، الجزائر، سلطنة عمان ، السودان ، العراق ، فلسطين ، الكويت ، مصر) ، وممثلين عن كل من المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق و الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب و منظمة الصحة العالمية فضلا عن جهات ومنظمات عربية وإقليمية ودولية ذات صلة بموضوع الندوة.

(مرفق قائمة بأسماء المشاركين).

لجنة الصياغة :

تم تشكيل لجنة الصياغة من السادة الخبراء وممثلي الدول العربية المشاركة وذلك على النحو التالي :

- السيد / يوسف نوار - تونس
- السيدة/ جهاد النمروطي - الأردن
- السيد / عبدالله محمد الهواري - الجزائر
- السيد / عبد الحليم محمود - مصر
- فضلا عن ممثلي (إدارة التنمية البشرية والتشغيل) منظمة العمل العربية

تم افتتاح أعمال الندوة فى تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2015/5/19 بكلمة سعادة السيد / فايز على المطيرى - المدير العام لمنظمة العمل العربية القاها نيابة عنه السيد/ رضا قيسومة - مدير ادارة التنمية البشرية والتشغيل ، حيث نقل تحيات سعادته إلى السادة المشاركين ممثلى الدول العربية المشاركة ثم تعرض بإيجاز إلى مفهوم هذا النوع الجديد من الاقتصاد المنخفض الكربون والفعال والدور الذى يلعبه فى التنمية المستدامة وبوجه خاص فى سوق العمل والعمالة التى من شأنها أن تفضى إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتحسين حالة الرفاه البشرى والعدالة الاجتماعية . واوضح أن الهدف الاساسى من عقد هذه الندوة دراسة وتحليل أهم الموضوعات والتحديات التى قد تواجه عملية تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة من المنظور البيئى وإلى تبادل الخبرات والتجارب العربية والدولية فى هذا المجال وتعميم الإستفادة منها من أجل المساعدة على وضع وتطبيق الإستراتيجيات والخطط والبرامج المناسبة للانتقال الى الاقتصاد الاخضر وتخصير الوظائف وتحقيق التوازن بين الأستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارهما بعدان مترابطان من دعائم التنمية المستدامة فى ضوء ما يشهده العالم من تغيرات مناخية واختلالات فى التوازن الإحيائى والإيكولوجى وتلوث المياه والهواء وتدهور التربة والموارد الطبيعية والبيئية وكلها عوامل ذات إنعكاس سلبى على إستدامة التنمية حيث يتيح الاقتصاد الاخضر خيارات عديدة لواضعى السياسات فى تحقيق النمو الاقتصادى وتعزيز الإدماج الاجتماعى وتحسين احوال البشر وخلق المزيد من فرص العمل فى الوقت ذاته الحفاظ على طبيعة كوكب الأرض فى اداء وظائفها بشكل سليم . كما تناولت الكلمة أبرز الجهود التى تقوم بها منظمة العمل العربية فى مجال التشغيل والحد من البطالة فى الوطن العربى .

واختتمت كلمة السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية بالتمنى للجميع إقامة طيبة والخروج بتوصيات هادفة لصالح المنطقة العربية .

التوصيات الختامية :

تضمنت الندوة (5) جلسات عمل على مدار يومين تم خلالها مناقشة محاور الندوة وعرض للتجارب القطرية للدول العربية المشاركة حيث خلصت بعد مناقشات مستفيضة الى اعتماد التوصيات التالية :

- 1- دعوة أطراف الانتاج فى الدول العربية إلى اعتماد مبدأ الحوار الاجتماعى والحماية الاجتماعية والحقوق فى العمل كدعائم للتنمية المستدامة وعليه لابد من تصميم سياسات محققة للنمو تتسم بالشمولية والاستدامة وتحترم المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل
- 2- دعوة الحكومات العربية إلى اعتماد استراتيجيات وطنية وإقليمية لكفاءة الطاقة والطاقة الأنظف والطاقة المتجددة وبوجه خاص فى قطاع النقل، وباعتماد أنظمة لتصنيف الأراضي البلدية عمرانيا، وبوضع سياسة صناعية وطنية توفر إطارا مؤسسياً وتنظيمياً مواتياً للصناعات المنخفضة الكربون والقدرات البحثية والتطويرية كلاً وفق خصائصه الاقتصادية وأولوياته الوطنية .
- 3- الإسترشاد والإستفادة من التجارب والمبادرات العربية والإقليمية والدولية الرائدة فى اعتماد منظومة الاقتصاد الأخضر فى إطار التنمية المستدامة مع الأخذ فى الإعتبار التحديات التى تواجه تطبيق هذه المنظومة مثل ارتفاع تكلفة اسعار الطاقة وخطر فقدان بعض الوظائف نتيجة إعادة الهيكلة الاقتصادية .
- 4- دعوة الحكومات إلى زيادة المخصصات المالية فى الميزانيات العامة لتمويل التحول الى الاقتصاد الأخضر باعتباره احد محركات توفير فرص العمل وتحديث الوظائف والعدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر من خلال حشد الاستثمارات العامة والخاصة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوجيهها نحو أنشطة مستدامة بيئياً توفر فرص عمل لائقة وتعمل على تحسين الإنتاجية .
- 5- لابد من وجود تفاعل قوى بين عالم العمل وعالم التعليم والتدريب ويجب أن يركز تخضير الاقتصاد على تنمية المهارات بغية تحقيق النجاح فيجب أن تكون السياسات الوطنية المعنية بتنمية المهارات تركز على أهمية الوعى بشئون البيئة مع مراعاة توفير برامج تدريب تستهدف العمال المسرحين او الذين فقدوا وظائفهم بسبب عملية التخضير بغية إدماجهم بسرعة الى سوق العمل .

- 6- دعوة الدول العربية إلى تخصيص جزء هام من الاستثمارات في مجالات التأهيل وإعادة التأهيل والابتكار والبحث العلمي باعتبار أن مستقبل الاقتصاد الأخضر لن يكون واعداً خارج الاعتماد على المعلومة الجيدة والمعرفة المتطورة باستمرار ، لاسيما في وقت أصبح فيه العالم العربي في مقدمة مناطق العالم المعرضة لمخاطر التقلبات المناخية.
- 7- دعوة منظمة العمل العربية إلى القيام بالبحوث والدراسات والأنشطة الخاصة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة التي تساعد واضعي السياسات في الدول العربية على التحول للتخضير.
- 8- التأكيد على ضرورة تحقيق توازن الأنشطة الاقتصادية بما يكفل التطور المتناسب للقطاعات الجاذبة للعمالة المدربة والماهرة ، بحيث لا تصبح عملية الجذب مقصورة على الأنشطة سريعة العائد ، بل تمتد إلى الأنشطة الإنتاجية النظيفة ذات المردود الاقتصادي الكلي والاجتماعي والبيئي المناسب على المدى المتوسط والطويل .
- 9- دعوة الأجهزة الإعلامية الى تكثيف الحملات التوعوية وتقديم توجيهات من شأنها المساعدة في الانخراط للأوضاع الجديدة للاقتصاد الأخضر وخلق الوظائف الخضراء .
- 10- العمل على تحديث وتطوير البنية التشريعية والإدارية والإجرائية التي تحفز وتشجع التحول إلى الاقتصاد الأخضر والانتقال العادل نحو اقتصاد مستدام بيئياً وتجنب التدهور البيئي بحيث يساهم في توفير فرص عمل للجميع والإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر في الدول العربية.
- 11- دعوة اطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية الى دعم برامج متخصصة في مجال الطاقة المتجددة والمشاريع الخضراء وخاصة للشباب الفلسطينيين مع دعم وتطوير مراكز التدريب الفلسطينية بكافة الامكانيات الفنية والتكنولوجية اللازمة للتدريب في مجالات البيئة والطاقة المتجددة مما يزيد من فرص العمل وبوجه خاص الفئات المهمشة .
- 12- دعوة اطراف الانتاج الثلاثة ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالتنمية المستدامة واستدامة البيئة إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير المجتمع الريفي والبدوي والقطاع الزراعي والرعي .
- 13- دعوة حكومات الدول العربية إلى تعزيز العمل العربي المشترك فيما بينها وإيجاد صناديق تمويل عربية متخصصة لمساعدة البلدان الراغبة في التحول

نحو الأقتصاد الأخضر وخاصة بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة تحول وتلك الدول الاقل نموا والتي لا تكفى مواردها المالية الى تحقيق هذا التحول .

14- دعوة حكومات الدول العربية إلى الإستمرار فى العمل على تنسيق الجهود لإيجاد موقف عربى موحد مساند للقضايا العربية ذات الصلة بالاقتصاد الاخضر وتحقيق التنمية المستدامة فى إطار المفاوضات العالمية التي تجرى حاليا لإقرار اجندة تنموية عالمية جديدة لما بعد عام 2015 وأهداف عالمية للتنمية المستدامة .

15- إدماج خدمات الصحة والسلامة المهنية والبيئية ضمن خطط دعم وتفعيل الأقتصاد الأخضر والعاملين فيه .

16- التأكيد على الاهتمام باصدار أدلة إرشادية وحزم تدريبية تتناول عناصر ومحددات الإقتصاد الأخضر والمهن الخضراء .